



التحول الاقتصادي في العراق: مشكلات وبدائل

أ. د. حسن لطيف كاظم الزبيدي
جامعة الكوفة – كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الكثير من المشاكل الاقتصادية الناجمة عن تحول الصدمة والمتمثلة باستشراء الفساد المالي والإداري نتيجة للفوضى الاقتصادية والانفتاح غير المنضبط وارتفاع مستويات البطالة والمزيد من الاعتماد على الريع النفطي، مما زاد من حدة المشكلات. جاءت برامج التحول مترامنة مع انهيار النظام المباد الا أن الخطى الإصلاحية يمكن لها أن تحقق نتائج إيجابية فيما لو اعتمد الأسلوب التدريجي المتضمن للإصلاحات الجذرية في جميع مؤسسات الدولة أو اعتماد أنموذج دولة الرفاهية الذي يقوم على أساس شراكة الثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

Abstract

Iraq's economy has witnessed after 2003, many economic problems which caused by widespread financial corruption and administrative chaos, due to the chaotic economic openness and rising unemployment and greater reliance on oil revenues levels. With the collapse of the regime Reformation, programs were introduced, but they will achieve positive results if the progressive method were adopted or adopt the model of welfare state, which is based on the tripartite partnership between the government, private sector and community.

أولاً: المقدمة

تهدف سياسات التحول الاقتصادي التي طبقت في العراق بعد عام 2003 إلى قيام اقتصاد السوق الحرة بعيداً عن تدخل الدولة لغرض استعادة الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد وتحقيق معدل نمو مرتفع، لكن لم يتحقق أي شيء مما ذكر نتيجة التحول بالصدمة وما نتج عن الانفتاح غير المنضبط، وانعدام الأمن والاستقرار السياسي، والتي تسببت في استشراء الفساد الإداري والمالي في جميع مؤسسات الدولة، فضلاً عن ارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة.

وبهذا فان مشكلات التحول بالصدمة ستكون أولى موضوعات البحث، فيما تتناول باقي صفحات البحث الرؤية المستقبلية للتحول في العراق من خلال بدلين تتمويين هما: تبني إصلاحات جذرية لجميع المؤسسات وإصلاحات لسوق العمل، وتنويع القاعدة الاقتصادية واقتلاع آفة الفساد الإداري والمالي، فضلاً عن إقامة شراكة ثلاثية لغرض تأسيس دولة الرفاهية الاجتماعية من خلال مشاركة القطاع الخاص مع الحكومة والمجتمع المدني الذي يعد حجر الأساس لبناء اقتصاد ذا أسس سليمة.

اهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كونه محاولة لتسليط الضوء على أبرز المشكلات التي تعيق عملية التحول الناجز في العراق نحو اقتصاد السوق.

أهداف البحث

- دراسة أبرز المشكلات الاقتصادية التي نتجت عن تحول الصدمة.



- طرح رؤية مستقبلية لواقع الاقتصاد العراقي من خلال التحول التدريجي ودولة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التحول الاقتصادي في العراق بإمكانه ان يحدث اثارا ايجابية فيما لو اعتمد الأسلوب التدريجي القائم على اسس الشراكة الثلاثية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ثانيا: مشكلات التحول الاقتصادي في العراق

تسبب التحول الاقتصادي بالصدمة بتعميق مشكلات الاقتصاد العراقي، واستمرار التدهور فيه، ولم ينتج آثارا ايجابية سوى ما ارتبط منها بتحسين مستويات الرفاهية الفردية نتيجة توسيع نطاق السلع والخدمات التي أصبح الأفراد يحصلون عليها مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي، وثبات قيمة العملة والاتجاه نحو تلبية حاجات الاستهلاك على حساب النوازح الإنتاجية للاقتصاد. وفيما يأتي سنحاول التعرض للمشكلات التي أفرزها التحول:

الفساد وغياب الشفافية

ساعدت السرعة في تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في تنامي ظاهرة الفساد بدلاً من محاصرتها، إذ ينظر لعملية التحول نحو اقتصاد السوق إنها انتقال من الفساد العرضي إلى الفساد المنظم الذي يرافقه ارتفاع في معدلات الفساد الاقتصادي والسياسي. ويعد العراق من أسوأ الدول في التصدي للفساد ويعود ذلك إلى غياب العناصر اللازمة لمحاربة الفساد، فضلاً عن تزايد العناصر المحفزة له، وترهل الجهاز الإداري إذ تنوعت أوجه الفساد داخل البلد سواء على مستوى الأفراد أو الإطار الاقتصادي والسياسي والثقافي⁽¹⁾. ويوضح الجدول الآتي ترتيب العراق في الفساد وعلامة مؤشر الفساد الحاصل عليها العراق ما بين عامي 2005 و2012 واستمرار احتلاله مراتب متدنية جدا في سلم النزاهة والشفافية.

جدول (1) ترتيب العراق في الفساد وعلامة مؤشر الفساد الحاصل عليها العراق

السنوات	عدد الدول	ترتيب العراق	علامة مؤشر الفساد الحاصل عليها العراق
2005	194	170	2.2
2006	163	160	1.9
2007	180	178	1.5
2008	180	178	1.3
2009	180	176	1.5
2010	178	175	1.5
2011	183	175	1.8
2012	176	169	1.8

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لسنوات مختلفة، صفحات مختلفة، متاح على الموقع: www.transparency.org

إن تفشي ظاهرة الفساد في هذه المرحلة يعود إلى عوامل عديدة منها:

1. انهيار مؤسسات الدولة بعد سقوط النظام المباد، وحصول فراغ أمني ورقابي وقانوني.



2. عمليات إعادة الإعمار المستعجلة، والتي تمت في المراحل الأولى من الاحتلال الأمريكي وما رافقها من الاستغلال الوظيفي وتفضيل المصلحة الخاصة في ظل غياب قوي لمؤسسات الحكم الوطني.
 3. سوء الإدارة والحكم وغياب الروح الوطنية طوال السنوات التي سبقت الاحتلال، فضلا عن استئراء الفساد الرشوة ابان سنوات العقوبات الاقتصادية والذي نقلته الحاجة للدخل الى حيز المقبولية الاجتماعية فحولته الى تصرف مبرر لدى الكثير من أبناء المجتمع.
 4. الجوانب القيمية والدينية السائدة في المجتمع العراقي والتي أفضت الى شيوع بعض الأفكار السلبية مثل القول ان سرقة الدولة لا تضر أحدا لكونها كيان ظالم.
- وتتعدد الآثار السلبية الناجمة عن الفساد في العراق فهي كثيرة ومتنوعة وتتوقف درجة حدتها على درجة هيمنة المنظومات الفاسدة في الجهاز الإداري. ومن أهم هذه الآثار ما يأتي:
1. هدر الموارد العامة وخاصة في قطاعي النفط والإعمار اللذان يتركز الفساد فيهما بشكل كبير بعد عام 2003، إذ قدر المفتش العام في وزارة النفط نسبة التهريب من مادة النفط الخام بحوالي 15-20% من إجمالي الصادرات النفطية، في حين قدرت وزارة النفط حجم الخسائر الناجمة عن تهريب الإنتاج المكرر من البنزين بنحو 1.177 مليار دينار عام 2005⁽²⁾ اما في عام 2007 فقد قدر النفط الخام المهرب بأكثر من 115 مليون برميل سنويا⁽³⁾.
 2. يعرقل الفساد عملية التنمية الاقتصادية نتيجة تقليص الموارد المتاحة لها، وتشويه خططها وتوجيهها وجهات غير تنموية، فضلا عن ارتفاع تكلفة عملية التنمية، وتقليص فرص الاستثمار المحلي والأجنبي.
 3. يمكن أن يؤدي الفساد الى تشويه السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات التضخم والبطالة وتشجيع الإنتاج المحلي.
 4. يعرقل الفساد حركة رؤوس الأموال ويعوق فرص الحصول على القروض والائتمان.
 5. غياب الإرادة السياسية في مكافحة الفساد وعدم اتخاذ إجراءات صارمة بحق عناصر الفساد وضعف آليات معالجة الفساد ومحاسبة المفسدين. فعلى الرغم من تبني الحكومة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، إلا أنها لم تبد جدية في تطبيقها، ولم تثمر عملية التطبيق نتائج ملموسة تغير من واقع الفساد.

الانفتاح غير المنضبط

سعت قوات الاحتلال الأمريكي بعد عام 2003، بالتعاون مع بعض القوى الليبرالية إلى دفع العراق سريعا إلى اقتصاد السوق المنفلتة عبر إزالة القيود، وحجب الصلاحيات عن مؤسسات الدولة، وفتح الاقتصاد العراقي على مصراعيه. إذ ان هذه الأطراف أرادت الانفتاح بلا قيود، ولهذا السبب سعت إلى تقليص نفوذ القطاع الحكومي في القطاع التجاري وازالته تماما، والحد من تدخل الدولة واخراجها من الحقل الاقتصادي، والترويج لاقتصاد السوق بوصفه العلاج الوحيد لحل مشكلات الاقتصاد العراقي المتفاقمة، إذ نجم عن هذا



التفاعل السريع مع رأس المال العالمي تأسيس قطاع رأسمالي تابع دون أن يتمكن من تحقيق الأهداف التنموية المتوخاة لإخراج العراق من أزمته البنيوية العميقة بسبب هذه العلاقة غير المتكافئة⁽⁴⁾. لقد أدت سياسة الانفتاح غير المنضبط إلى زيادة في الميل للاستيراد بسبب قصور العرض المحلي وتزايد الطلب على السلع والخدمات الجديدة. وقد قدرت نسبة زيادة الاستيرادات بحوالي 65.6% عام 2004 مقارنة بعام 2002، من دون أن يؤثر ذلك ايجابيا في حالة الإنتاج المحلي، وبخاصة الصناعي منه، الذي استمر معطلاً بسبب الاحتلال وحالة السلب والنهب، فضلا عن الدمار الذي أصاب هذه المنشآت الصناعية وتقدم خطوط الإنتاج والمعدات الإنتاجية، وعدم توفر الأمان والاستقرار، وشح الطاقة الكهربائية. لذا فقد استمر نمو الاستيرادات بمعدل 114% عام 2004 لتصبح 21.3 مليار دولار، ثم استمرت بالارتفاع حتى بلغت 42.4 مليار دولار عام 2010، وهي في هذا تساير النمو المطرد في صادرات العراق النفطية. وعمل هذا الانفتاح إلى تفوق الاستيرادات على الصادرات ليؤكد السلوك المتطرف للدولة الريعية الجديدة⁽⁵⁾.

أدت عملية التحرير المتسارعة في الاقتصاد العراقي إلى انهيار الصناعات المحلية في العراق، والتي دمرتها سنوات الحرب والعقوبات منذ أكثر من ربع قرن، وقد عزز هذا الانفتاح المتزايد تدفق السلع بأنواعها المختلفة، في حين قل عبء الضرائب على مجموعات الدخل المرتفع نتيجة تخفيض رسوم الاستيراد على السيارات والسلع المعمرة، وفي الوقت الذي لم تحل فيه السلع المستوردة محل الإنتاج المحلي فحسب بل أسهمت في رفع مستويات البطالة والفقر نتيجة دخول الشركات الأجنبية إلى العراق إذ إن هذا الشركات لا تأخذ بنظر الاعتبار تشغيل اليد العاملة المحلية مما زاد من أعداد العاطلين عن العمل وارتفاع عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر بالإضافة إلى الفساد والفوضى الاقتصادية وهجرة الكثير من الكفاءات العلمية⁽⁶⁾.

لقد أفرز الانفتاح غير المنضبط آثاراً عديدة منها:

1. الاختلال بين قطاعات الإنتاج السلعي وقطاعات الخدمات والتوزيع، فقد أصبح القطاع النفطي يولف 61% من الناتج المحلي الإجمالي في حين انخفض إسهام القطاع الصناعي إلى حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي. أما القطاع الزراعي فإن مشاركته بلغت 3% من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تقديرات عام 2007، بعد أن كان يسهم بأكثر من ثلث ذلك الناتج قبل ثلاثة عقود، أما قطاع الخدمات فقد شكل حوالي 20% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي. وتتعمق صورة الاختلال التي انتجها هذا الانفتاح إذا ما علمنا إن قطاع النفط لا يسهم في تشغيل قوة العمل إلا بنسبة منخفضة لا تتعدى 2%، في حين إن النسبة المتبقية (98%) من قوة العمل تركت لقطاعات لا يتعدى إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 40%. وتهيمن عليها النشاطات الخدمية الهامشية الأمر الذي يترك تأثيرات سلبية على تكوين وتركيب سوق العمل والقدرة على التوظيف أو استخدام المنتج فترتفع بنسبة العمالة الناقصة فيها إلى أكثر من 10%⁽⁷⁾.
2. اختلال التوازن المالي: يعمل الانفتاح غير المنضبط على دخول كميات كبيرة من الاستثمارات لا تتناسب مع تحول الصدمة في العراق، إذ نلاحظ أن الزيادة في المعروض النقدي يعني رفع



- المستوى التوازني للدخل، وفي ظل انخفاض سعر الفائدة يزداد الطلب على الائتمان من قبل الاستثمارات الأجنبية، مما يولد قوى مضادة تعمل على رفع سعر الفائدة الحقيقي وتعمل على حد المحاولات لتخفيض عجز الموازنة العامة⁽⁸⁾.
3. تعرضت المؤسسات والشركات العراقية لصدمة غير متوقعة من حيث فرق الجودة والتكاليف بين السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة، وان تتحول الشركات المحلية من الإنتاج إلى ترويج ماركات عالمية أو إتباع نظام الفرانشايز⁽⁹⁾ أو تسويق المنتجات للشركات العالمية أو المجابهة غير المتكافئة التي تؤدي إلى الموت أو الانسحاب من السوق⁽⁹⁾.
4. تزايد التشابكات الاقتصادية فهذا التشابكات ليست حدثا طبيعيا بأي حال من الأحوال وإنما هي نتيجة حتمية خلفتها سياسة معينة بوعي وإدارة فالحكومات والبرلمانات الانتقالية هي التي وقعت الاتفاقيات وسنت القوانين التي ألغت الحدود والحواجز التي كانت تحد من تنقل رؤوس الأموال والسلع من العراق إلى الدول الأخرى وبالعكس وهنا تبرز الآثار التي خلفها الانفتاح غير المنضبط⁽¹⁰⁾.
5. كلما زاد انفتاح الاقتصاد ساءت نسبة إعادة التوزيع إلى الفعالية وقد كشفت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي بين عامي 2007 و2012 تزايد سوء التوزيع على الرغم من استمرار قيام بدور توزيعي كبير⁽¹¹⁾.

الفقر والبطالة

من غير المنطقي الادعاء أن الفقر هو نتاج التحول الاقتصادي، ذلك أن الظروف السياسية والاقتصادية والعقوبات الدولية فرضت أوضاعا تقاوم في ظلها الفقر والحرمان خلال المدة 1990-2003. في عام 2007 قدرت نسبة الفقر في الانخفاض اذ بلغت 22.9% مع ان انتشاره بين الريف والحضر كان بنسب مختلفة ففي الريف بلغ نحو 39.3% مقابل 16.1% هي نسبة الفقر في الحضر⁽¹²⁾. وهذا يعني أن نصف عدد الفقراء (حوالي 3.5 مليون نسمة) يعيشون في الريف، على الرغم من أن جميع سكان الريف هو حوالي ربع سكان البلد، الامر الذي يدل على عمق المشكلات التي سببها اهمال الحكومة للتنمية الريفية. وهو أمر يمكن توقع استمراره في ظل عملية التحول الاقتصادي.

لقد كشف تحليل الفقر في عام 2012 انه على الرغم من انخفاض نسبة الفقر من 23% الى حوالي 19%، إلا أن العدد المطلق للفقراء لم ينخفض إلا بحوالي 264 ألف نسمة فقط⁽¹³⁾، مع زيادة في عدد الفقراء في الريف الأمر الذي يمكن عده نتاج التحول الاقتصادي الذي أضر بالريف كثيرا، على الرغم من تزايد معدلات الإنفاق العام وارتفاع متوسط دخل الفرد الناتج أساسا عن زيادة أسعار النفط.

اما ظاهرة البطالة فقد استفحلت بشكل كبير بعد أن اتخذت إدارة الاحتلال الإجراءات بحل الجيش السابق وتسريح مئات الآلاف من الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي، فضلا عن تعطيل العمل بقانون الخدمة الإلزامية. وتفاقت ظاهرة البطالة نتيجة استمرار تدهور الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي وعدم اتخاذ الإجراءات السريعة للبدء بإعمار البنية الأساسية، وبفعل تراكم تلك الإخفاقات أصبح أكثر من نصف شباب المدن العراقية عاطلين عن العمل ومما زاد من حدة هذه الظاهرة توافد أعداد كبيرة من المفسولين



والسجناء السياسيين والتي خلقت بدورها ضغطاً على سوق العمل، وبذلك ازداد عدد الأشخاص الواقعين ضمن تصنيف العاطلين⁽¹⁴⁾، فضلاً عن تفاقم التدهور الأمني الذي قوض إمكانية توفير فرص العمل وإنشاء الاستثمارات الجديدة.

تشكل أزمة البطالة في العراق أهمية كبيرة من بين جملة الأزمات والإشكالات السلبية التي يواجهها العراق اليوم من دون حلول كما تمثل هذه الظاهرة في تداعياتها المتنوعة مصدراً نشطاً من مصادر التوتر الاجتماعي. ومن بين الأسباب التي فاقمت هذه المشكلة عدم قدرة الحكومات الانتقالية في إيجاد فرص عمل في القطاع الحكومي نتيجة للشعب الوظيفي، ومن ثم اللجوء إلى تقليص فرص العمل وكذلك بسبب عدم توفير التسهيلات في هذه المدة للقطاع الخاص والاضطرابات الأمنية التي أدت إلى التردد في تدفقات الاستثمارات الأجنبية وكذلك عدم توفر العمالة المؤهلة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد عليها هذه الاستثمارات⁽¹⁵⁾. فضلاً عن أن الحكومات الانتقالية أهملت القطاع الصناعي الخاص والصناعات الحرفية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعد شريان الاقتصاد الوطني وتهميش دورها الفعال في امتصاص العمالة المحلية وتوفير فرص العمل لمئات الآلاف من العمال العراقيين، فضلاً عن إهمال تطوير القطاع الزراعي مما ولد جيشاً من العاطلين ما بين مكشوف ومقنع⁽¹⁶⁾.

وما بين عامي 2006-2007 انخفض معدل البطالة لأكثر من النصف عن عام 2005، وقد يكون السبب في ذلك زيادة مستوى التوظيف وخصوصاً في قطاع الدفاع والأمن الداخلي، ففي هذا الإطار وفرت الحكومة أكثر من 136 ألف فرصة، عمل كان نصيب وزارتي الدفاع والداخلية نحو 70 ألف وظيفة مقابل 21 ألف وظيفة لقطاع التعليم و8 آلاف وظيفة لقطاع الصحة، وقامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من جانبها بتهيئة أكثر من 230 ألف فرصة عمل⁽¹⁷⁾. يشير الجدول الآتي إلى عودة معدلات البطالة للارتفاع بعد انخفاضها إلى 8% عام 2011، ويمكن توقع استمرار هذا الارتفاع في ظل التدهور الأمني الذي ترتب على احتلال داعش الموصل وصلاح الدين والرمادي واضطرار أبناء هذه المناطق للنزوح هرباً من بطش هذا التنظيم الإرهابي، فضلاً عن تزامم الإنفاق الأمني للإنفاق الاجتماعي، الأمر الذي زاد تفاقمه الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية الأمر الذي أثر سلباً على الموازنة العامة وفاقم من عجزها.



جدول (2): معدلات البطالة في العراق للسنوات (2003-2012)

السنة	مجموع	
	ذكور	إناث
*2003	30.2	16.0
*2004	29.4	15.0
**2005	19.22	14.15
2006	16.16	22.65
2007	11.7	11.7
2008	14.31	19.68
2011	7.00	13.00
2012	9.9	22.6

* باستثناء إقليم كردستان.

** باستثناء الأنبار وأربيل ودهوك.

*** بيانات الحضر للمراكز الحضرية.

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2003، كانون الثاني، 2004، جدول (1)، ص16؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006، تموز / 2007، جدول (3-1)، ص25؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008.

الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية 2007، جدول 5-4، ص 326-327؛ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية 2012، جدول 5-3، ص 2014-2016

الإفراط في الاعتماد على النفط

يعتمد الاقتصاد العراقي على النفط بوصفه مصدراً يكاد يكون شبه وحيد في تمويل التنمية إذ تشكل نسبته 83.6% عام 2004 وازدادت إلى 92.9% عام 2008، في حين انخفضت نسبة إسهام الإيرادات غير النفطية من 16.4% عام 2004 إلى 7.1% عام 2008 من إجمالي الإيرادات العامة، وهذا الانخفاض يعزى إلى حالة الركود في النشاط الاقتصادي الذي أثر على حصيلة الموازنة في الإيرادات الضريبية التي لم تتجاوز في أحسن حالاتها عن 0.94% عام 2004. وقد تضمنت إجراءات تحرير الاقتصاد العراقي إعفاء المستوردات من الرسوم الجمركية عدا ما يخص رسم إعادة الإعمار (5%)، مما جعل الإيرادات النفطية تتصدر مصادر تمويل التنمية⁽¹⁸⁾.

وفي عام 2009 تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة المالية للدول الصناعية، والتي أثرت سلباً من خلال هبوط أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، إذ نمت الإيرادات النفطية من 39454 مليار دينار عام 2005 وتطورت إلى 66820 مليار دينار عام 2010، وقد أثر ذلك في قيمة الناتج المحلي الذي بلغ 73911 مليار دينار عام 2005 وارتفع إلى 173000 مليار دينار عام 2010، إذ إن هيكل الناتج المحلي الإجمالي لازال يعاني من ضعف إسهام القطاع الصناعي والزراعي والمصرفي ... الخ⁽¹⁹⁾.



ثالثاً: بدائل التحول الاقتصادي في العراق

مع بداية السير في طريق التحول التدريجي ينبغي على العراق أن يزيد من اندماجاً بالعالم الخارجي في ظل اقتصاد السوق وسياسات الانفتاح الاقتصادي والمالي. وقد أدرك العراق حاجته العامة لمراجعة الآليات التحول التدريجي، بديلاً عن التحول بالصدمة، وتمكين الاقتصاد الوطني من التفاعل في منظومة الاقتصاد العالمي بما يمكن من تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الاستقرار.

البديل الأول: أنموذج التحول التدريجي

إن التحول التدريجي يستلزم محاربة الفساد والفقر والحد من الهجرة غير الشرعية والتخلص من الصفة الريعية وتتنوع مصادر الدخل، أي إسهام جميع القطاعات في الناتج المحلي والإجمالي ودعم التنمية المستدامة⁽²⁰⁾. وكان ينبغي على العراق إتباع أنموذج دولة الرفاهية الذي يجمع بين الرأسمالية والاشتراكية، وعلى أساس مبدأ الشراكة الثلاثية الذي يضمن قدرًا أكبر من العدالة بين جميع الأطراف، وتقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل، وذلك من خلال قيام الحكومة بتقديم الخدمات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها، فضلاً عن قيام القطاع الخاص والمجتمع المدني بمشاركة فاعلة في الاقتصاد من خلال مشاركتها مشاركة متساوية في الناتج المحلي الإجمالي وعلى وفق نظام السوق الحر⁽²¹⁾.

يجب أن يعمل الاقتصاد الجديد مثلما عملت الصين الشعبية دولة واحدة بنظامين رأسمالي واشتراكي الذي يجمع بين اقتصاد السوق واقتصاد الدولة لضمان عملية التحول التدريجي، ولتلافي أي مشكلة ممكن أن تحدث أثناء عملية التحول ولتقسيم المخاطر بين القطاعات الثلاث⁽²²⁾. وأن يتم كل ذلك في إطار برنامج وطني للإصلاحات الاقتصادية يتناسب مع الواقع الاقتصادي في البلد، وليس مع وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين، كما يهدف البرنامج إلى تشجيع وتنويع الاقتصاد عن طريق تعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص، وإعادة بناء البنية الأساسية المادية والمؤسساتية، وتنمية رأس المال البشري، وتدعيم الاستثمار في القطاع غير النفطي عن طريق الاستقرار السياسي والأمني، لضمان المسار الصحيح لاقتصاد السوق⁽²³⁾.

معالجة الفساد الإداري والمالي

لا يمكن للتحول التدريجي أن يتحقق ما لم يتم لجم الفساد، والعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتوافر الشفافية، إذ بدون ذلك يستمر نزيف المال العام، والتي يكون الاقتصاد بأمرس الحاجة إليها لدعم الإصلاحات الاقتصادية وبناء دولة الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع أبنائها بالسكن اللائق وبمستوى معيشي مرتفع دون الحاجة للمساعدة من الدول الأخرى⁽²⁴⁾. إذ تعمل الخطة السلمية على محاربة الفساد من الأعلى إلى الأسفل، واعتماد منهج الإصلاح الإداري، ورفع مستويات الأداء والانجاز والكفاءة الاقتصادية، وتعزيز ثقافة النزاهة والسلوك الوظيفي على أساس القيم الوظيفية والأخلاقية، واعتماد مبدأ الشفافية في أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي، وإشراك الأطراف من داخل المؤسسة وخارجها كافة⁽²⁵⁾. إذ ينبغي إخضاع المنظمات كافة لمعايير التقييم المؤسسي التي تنطلق من حسن استخدام الموارد وجودة الخدمات المقدمة، وإن تكون هذه المعايير منبثقة من معايير عالمية ليتمثل أساساً موضوعية للحكم على أداء المنظمات والقيادات القائمة على أساسها.



إن وجود مثل هذه الأسس يدفع بالممارسات الإدارية إلى مسار أكثر نزاهة وشفافية والالتزام بالمعايير الموضوعية والاعتبارات الاقتصادية فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذها، بالإضافة إلى ذلك تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لأداء الموظفين تقوم بأجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات العراقية وإعداد التقارير الخاصة بذلك⁽²⁶⁾.

إضافة إلى وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الإعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة، إذ أن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد وإنما ينبغي ان تكون هنالك ثقافة النزاهة وحفظ المال العام، ويقع جزء كبير من هذه المسؤولية على عدد من الوزارات ومنها وزارة الثقافة والتعليم العالي والتربية، لوضع منهاج دراسي لكل المراحل لتلبية ثقافة الحرص على المال العام والنزاهة في التعامل وتقليص روح الأنانية الفردية والسمو بالروح الجماعية⁽²⁷⁾.

ومن أهم سبل لجم الفساد نفخ الصافرات (Blowing-whistle) الذي ينبغي أن تقوم الحكومة بتطبيقه، وهو احد أنماط السلوك الذاتي والإداري غير الرسمي الذي يصدر من بعض الموظفين المسؤولين الكبار في الحكومة العراقية الذين يستطيعون بدوافع نزيهة وأخلاقية، أو لوعي وطني وحب الصالح العام أو وفاء لقسم اليمين، ان يبادروا بالكشف عما يرونه ويعيشونه من ممارسات غير مشروعة وتصرفات غير أخلاقية تضر بمنظمتهم وتسيء إلى سمعتها، او تضر بالعاملين او المتعاملين معها ، ومن ثم فأنها تستوجب المراجعة والتصحيح قبل فوات الأوان، إضافة إلى مشاركة المجتمع المدني وتضامنه وتعاونيه بصورة فعالة وذلك يتطلب العمل على تغيير مواقف الناس وفهمهم لحقيقة الفساد⁽²⁸⁾.

وفي جانب القطاع الخاص فانه يعمل على تقوية وتفعيل أدوار الأجهزة الأمنية الرقابية الداخلية والخارجية من تنظيمات القطاع الخاص والغرف الصناعية والتجارية، فضلا عن التجمعات والأطراف المتلقية للخدمات والبرامج الحكومية من المواطنين، وزيادة مساحة صلاحيتها، وإنشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من العاملين في المنظمات، وبذلك تشترك في لجم الفساد للأطراف الثلاث المسؤولة عن تكوين دولة الرفاهية وهي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني⁽²⁹⁾.

وتتطلب عملية لجم الفساد إدارة حكومية اقل حجما من جانب الكمية وليس من جانب النوعية للقضاء التام على آفة الفساد لأنه كلما كان عدد المتواجدين في الحكم أكبر كلما كان حجم الفساد أكبر كونهم الأداة الرئيسية في استئراء الفساد الإداري⁽³⁰⁾.

الإصلاح المؤسسي

تتضمن عملية التحول التدريجي إصلاحا مؤسسيا واسعا لجميع مفاصل الدولة، والهياكل التنظيمية ومؤسسات المالية العامة، والاختذ بالقوانين التي تعمل على زيادة رفاية المواطنين، والعمل على الغاء الدوائر والمؤسسات التي لا تعمل بشكل كفوء، الأمر الذي سيؤدي بالنتيجة إلى إشاعة روح الشفافية بين مؤسسات الدولة والحد من مظاهر الفساد. وينبغي على الحكومة العراقية استبدال بعض القوانين المجحفة بقوانين أخرى أكثر رقابة وأكثر عدالة، مثلما فعلت اليابان في نظام التقاعد السائد عندما تحولت إلى نظام



يعمل على تشجيع الموظفين المتميزين للبقاء في الخدمة المدنية، الأمر الذي أدى إلى ظهور منافسة بين الموظفين للبقاء في المنصب بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية⁽³¹⁾.

لكن لا تكتمل عملية الإصلاح المؤسسي إلا بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال الكفاءات العراقية في بناء وتطوير مؤسسات البلد لتتماشى مع متطلبات التطوير والنهوض وتقديم الخدمات للمواطنين واعتماد معايير وأسس علمية في اختبار النظم والإجراءات اللازمة لمسار التحول التدريجي⁽³²⁾.

إن الإصلاح المؤسسي يجب ان يكون جذريا وليس ترقيعيا اذ ليس المطلوب من العراق ان يكون منتجا عضوا في كل ميدان، بأن يكون متخصصاً في صناعات ومشاريع تمنح حصص من ملكية تلك المؤسسات العاملين بها لرفع درجة المسؤولية، ويمكن واعتماد إدارة القطاع الخاص والمجتمع المدني لها وبالأسلوب التجاري، وإعطائها حرية اتخاذ القرارات والاقتراض لتحويل مشاريعها⁽³³⁾. من جهة أخرى فإنه ينبغي إشراك منظمات المجتمع المدني في الإصلاح المؤسسي للاستفادة من الخبرات التي تملكها هذه المنظمات عن حقوق الأفراد، فضلا عن الواجبات المترتبة عليهم إزاء القطاعات الثلاثة للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية. وتؤدي هذه المنظمات دورا صحيا في التحول والإصلاح الاقتصادي عندما تتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص لتشجيع الإجراءات الإصلاحية في المجالات التي تؤثر في مصالحهما، مثل إصلاح الجهاز القضائي وإقامة هيئات للنزاهة والشفافية تعمل في مجال الكشف عن المفسدين ومحاسبة المسؤولين على وفق مبدأ (من اين لك هذا؟)، إذا أصبح الهدف النهائي لكل إصلاح يقوم في أي مؤسسة من مؤسسات البلد هو التخلص من كل من يعمل لمصلحته الخاصة ولا ينظر إلى الفقراء والمصلحة العامة⁽³⁴⁾.

وتتضمن عملية الإصلاح المؤسسي أيضا حوكمة الأجهزة الحكومية والشركات الخاصة وإيجاد التفاعل السليم بين القطاعات الثلاثة وهدم مؤسسات الفساد، من خلال تعزيز آليات الشفافية والمحاسبية والمسؤولية والنزاهة، بالإضافة إلى القوانين المساعدة في التحول التدريجي مثل قوانين حرية تبادل المعلومات ومنع تضارب المصالح وتحقيق الأمن وتحسين البيئة الملائمة للعمل والاستثمار عبر الإصلاح المؤسسي⁽³⁵⁾.

فالزخم الأساسي للإصلاح ينطلق من الإصلاح المؤسسي والعراق لا يفتقر الموارد والإمكانات بل يفتقر للمؤسسات القوية التي تستطيع الأخذ بعملية الإصلاح المؤسسي. فضلا عن عدم توفر الإرادة السياسية الواعية بخطورة المرحلة التي يمر بها البلد وضرورة الإصلاح المؤسسي.

وينبغي أن تركز التوجهات العامة للإصلاح المؤسسي على أولوية تمويل القطاع الخاص، مع ما يقتضيه ذلك من إعادة هيكليّة وتحديث للقطاع المصرفي التجاري، وإعادة هيكليّة المؤسسات المتخصصة بالتمويل المتوسط والطويل الأجل للقطاعات الصناعية والزراعية والإسكان والسياحة، فضلا عن تطوير السوق المالية، والعمل على ضرورة تقديم مجموعة من المحفزات إلى القطاع الخاص، مثل: زيادة إلى حجم استثماراته، وتقديم تسهيلات ضريبية وكمركية، وإقامة المناطق الصناعية الحرة⁽³⁶⁾.

إصلاح سوق العمل

يملك العراق الأسس الفكرية والإمكانات المادية كافة لتوفير العمل لكل من يستطيع القيام فيه، فتوسع النشاط الاقتصادي المتوقع، وتشغيل الطاقات والخبرات الإنتاجية التي كانت معطلة في السابق بعد استيراد



العدد والآلات والمكائن الضرورية، والتوسع في المشاريع القائمة وأدامتها وتحديثها وإنشاء مشاريع جديدة، ويتطلب إصلاح سوق العمل وضع استراتيجية للتنمية البشرية تهدف إلى بناء الإنسان وتطوير قدراته وتوظيفه في المكان المناسب لخدمة بلاده، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل. ومن الأهداف المعلنة للدولة مساعدة السوق على أن يعمل بشكل أكثر إنصافاً لتأمين العدالة والكفاءة وحماية العمال الضعفاء، وتصميم شبكات حماية خاصة للأقليات، فضلاً عن تقديم المساعدة اللازمة للعودة إلى سوق العمل بواسطة مكاتب التوظيف وبرامج الأشغال العامة. وينبغي أن يزيد نصيب المرأة الاندماج في سوق العمل، وفي استثمارات القطاع الخاص بهدف تقليص من أعداد الإناث العاطلات عن العمل، وخصوصاً أن أغلب الإناث بعد عام 2003 أصبحن مسؤولات عن معيشة عدد كبير من الأسر لفقد هذه الأسر لمعيها بسبب تدهور الوضع الأمني في العراق⁽³⁷⁾.

لذا فإن إصلاح سوق العمل الذي تتخذه الحكومة يجب أن يتكيف مع الوضع الاقتصادي الذي يسود السوق العراقية، إذ ينبغي تمكين القطاع الخاص والمجتمع المدني من السيطرة على الاقتصاد ودخول سوق العمل بهدف التخفيف من الفقر⁽³⁸⁾. وذلك من خلال توفير المناخ الملائم والمناسب للاستثمار المحلي والأجنبي، وبما يزيد من فرص الاستثمار والتشغيل، مع تركيز على توجيه الاستثمارات التي توفر فرص عمل حقيقية كثيفة العمالة والتي تخدم عملية التشغيل، والقدرة على استيعاب معدلات البطالة، مثلما حصل في بعض الدول العربية كتونس والمغرب، إذ ساعدت الاستثمارات الصناعية ذات الكثافة العالية في تخفيض معدلات البطالة⁽³⁹⁾.

وهنا تبرز ضرورة تنفيذ برامج وصناديق اجتماعية تقدم التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة، وتوفير البنى الأساسية والخدمات في المناطق الفقيرة، على غرار الصناديق الاجتماعية في بعض الدول العربية ومنها الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن لمكافحة الفقر والبطالة، إذ تساعد هذه الصناديق في توفير فرص عمل لأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، فضلاً عن إسهامها في الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة. كذلك يتضمن إصلاح سوق العمل تسريع إعادة أعمار القطاعات الاقتصادية التي دمرتها الحرب بعد عام 2003 الذي من شأنه خلق فرص عمل جديدة تسهم في تشغيل العاطلين عن العمل، وخاصة الطاقات الشبابية التي اتبعت الهجرة إلى الخارج⁽⁴⁰⁾.

فضلاً عما سبق، يتطلب سوق العمل العراقي عمليات تنظيم السكان وتحديد النسل من خلال برامج توعية لا تتوقف عند حدود الإعلام، بل لا بد أن تنتقل إلى المدارس والجامعات، وأن تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بدور مهم ورئيس في عملية الإصلاح. كما يحتاج الأمر إلى إعادة النظر بالنظام التعليمي في العراق بشكل يجعل سوق العمل يستوعب الخريجين من جهة، وزيادة دور برنامج القروض الصغيرة الذي تديره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الذي له أثر كبير في تشغيل أعداد كبيرة من الخريجين من جهة أخرى. وينبغي لهذا البرنامج أن يتم بالشفافية والمتابعة الدقيقة لعملية التنفيذ، إذ أن هذا البرنامج هدفه الأساس هو تقليل معدلات البطالة والفقر في العراق⁽⁴¹⁾.

ونظراً للأهمية التي يلعبها سوق العمل في ظل سياسة التحول التدريجي ينبغي على الحكومة العراقية أن تقوم بإصدار قانون لحماية الأجور، مثلما فعلت دولة الإمارات ويكون هذا القانون ضمن واجبات وزارة



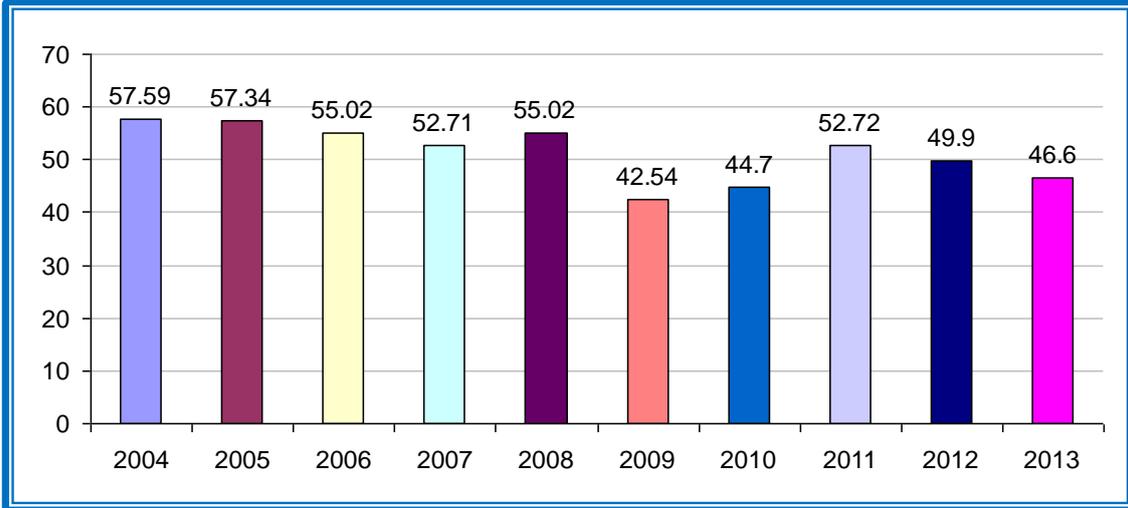
العمل والشؤون الاجتماعية، لضمان دفع رواتب العمال كاملة وفي مواعيدها المنصوص عليها في عقود التوظيف. ويلزم هذا القانون جميع المؤسسات المسجلة بدفع الأجور للعمال لديها، عبر المصارف وشركات الصرافة وعدد من المؤسسات المالية المزودة لهذه الخدمة، بهدف تحقيق قدر أكبر من العدالة، وضمان حقوق العاملين في مؤسسات الدولة لتحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية، وتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني بدفع عجلة التنمية إلى الأمام وتوفير المزيد من الاستثمارات⁽⁴²⁾.

تنوع القاعدة الاقتصادية

تتضمن عملية تنوع القاعدة الاقتصادية تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولاسيما القطاعات الإنتاجية، وتشمل قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، فضلا عن تطوير القطاعات الخدمية والتوزيعية، وان الهدف من التنوع هو التخلص من حالة الاقتصاد الريعي أحادي الجانب المعتمد على النفط، والتحول نحو اقتصاد متنوع، تصبح فيه الضريبة هي الأساس في تمويل الموازنة، وليس الموارد النفطية كما الحال الآن، لذا ينبغي الاهتمام بواقع الصناعة والزراعة والسياحة وكل ما من شأنه أن يكون مصدرا واقعيا من مصادر الدخل القومي⁽⁴³⁾.

وعلى الرغم من ان تحقيق التنوع الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على تنوع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن حصول التنوع في مصادر الدخل والإنتاج ليس كافيا لتحقيق هدف تنوع القاعدة الاقتصادية، إذ لا بد من تنوع الفعاليات الإنتاجية والتنوع في متغيرات أخرى، مرتبطة بالدخل والإنتاج كالمصادرات والواردات وإيرادات الدولة والعمالة وإجمالي تكوين رأس المال وذلك انطلاقا من كون التنوع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات الأخرى في تركيبه، ولكن تتعدى إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى في مسار التحول التدريجي في الاقتصاد العراقي⁽⁴⁴⁾.

ويتمثل الهدف الأساس للتنوع الاقتصادي في خلق حالة من النمو الاقتصادي المستدام، اعتمادا على القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني، بالقدر الذي يتيح الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلاد تحقيق معدل نمو يتجاوز معدل الزيادة السكانية فيها بنسبة 3.2% سنويا، بقصد ضمان زيادة مناسبة في دخل الفرد وتحسين مستويات معيشة سكان العراق، وضمان الشفافية التامة والقضاء على الفساد الإداري والمالي، وتقليص سباقات العمل الروتينية في المؤسسات الحكومية وإنشاء نظام ضريبي مناسب، والبنية التحتية الكافية والملائمة للتحول في العراق على وفق أنموذج التحول التدريجي⁽⁴⁵⁾. ويمكن أن يعمل التنوع الاقتصادي على تقليل خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يخلقه الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة، بدلا من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة التي من شأنها أن تحقق استقرار أكبر في العائدات ومن ثم عملية التنمية؛ وفي جانب الواردات يعمل التنوع على ايجاد قطاع تجاري خارجي أكثر توازنا، إذ نجد أن العراق يستورد كل شيء بما فيها بعض المشتقات النفطية، الأمر الذي يعرض الاقتصاد إلى عدة أخطار أهمها إلغاء بعض الواردات الضرورية في حالة حصول خلافات سياسية مع الدول المحددة لهذا المورد⁽⁴⁶⁾. والشكل الآتي يوضح مدى اعتماد العراق على النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.



شكل (1): الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب الأنشطة الاقتصادية للمدة 2013- 2004 (%)

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

البديل الثاني: نموذج دولة الرفاهية

تقتضي مهمة الإصلاح الأساسية في تكوين دولة الرفاهية بتطوير المؤسسات الثلاث (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) القادرة على تحقيق الإصلاحات الاقتصادية، أذ لابد من إرساء بعض الآليات المؤسسية من أجل إيضاح عملية الإصلاحات، إذ يعد الإصلاح الاقتصادي في طبيعته عملية متفاوتة حيث تنتقل الموارد والطاقات البشرية من قطاع إلى آخر.

ويعد تحديد القطاعات الجديدة بالدعم والمناهج المطلوب استخدامها، ومراقبة تطبيق الإصلاحات وحماية المجموعات المتضررة بسببها، ميادين مهمة تقتضي تنسيقاً وتكاملاً بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني⁽⁴⁷⁾.

وعُدت مشاركة القطاع الخاص من أولى السياسات المتخذة لتكوين دولة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي الملحة إلى رأس المال الوطني، لاسيما بعد انخفاض الموارد النفطية التي باتت لا تلبى احتياجات العراق من التخصيصات المالية لتحقيق النمو الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب مشاركة فعليه للقطاع الخاص مع الحكومة والمجتمع المدني⁽⁴⁸⁾. وتقوم الحكومة بدورها من خلال إدارة عقلانية ورشيده تعطي البعد الاجتماعي للتنمية وتسهم بتقديم الخدمات العامة بجودة عالية لتمثل الناس كافة وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في العملية التنموية لتشكيل ما يسمى بـ «الدولة المنفتحة» وهي دولة تسعى إلى تحقيق تنمية تكاملية أضلاعها الحكومة - القطاع الخاص - المجتمع المدني⁽⁴⁹⁾.

اما منظمات المجتمع المدني فأنها تعمل على تقديم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة اقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت الحكومة، وخاصة في العراق الذي يعاني من الفساد الإداري والمالي وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع، إذ إن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على الدعم والتمويل، ومن ثم فإنها تحاول إثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المنظمات تكون



متواجدة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس، ومن هنا تكون أكثر دراية باحتياجات المجتمع العراقي⁽⁵⁰⁾.

رابعا: الاستنتاجات والتوصيات

أ. الاستنتاجات

توصل البحث الى الاستنتاجات الآتية:

1. لقد افرزت عملية التحول الاقتصادي منذ عام 2003 نتائج سلبية لعل أبرزها تفاقم مشكلات الفساد المالي والإداري: وزيادة احادية الاقتصاد والمزيد من الاعتماد على الربيع النفطي، وذلك بسبب غياب الرؤية العلمية للإصلاح وخطواتها وفي ظل عدم وجود استراتيجية مناسبة لإنجازه.
2. ان تأسيس شراكة بين الأطراف الثلاثية المعنية بعملية الإصلاح: الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني يمهد لزيادة المكاسب من الإصلاح ويأسس لعملية تحول اقتصادي سليمة وأكثر سلاسة ويتجنب المشكلات التي رافقت عملية الإصلاح.

ب. التوصيات

1. تنظيم العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبالشكل الآتي:
 - الحكومة تقوم بدور المنظم (التخطيط) والرقابة.
 - القطاع الخاص يقوم بدور المنفذ للأعمال والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية.
 - منظمات المجتمع المدني تقوم بتقديم الاعانات والمساعدات للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة اضافة الى دور الرقابة.
2. إنشاء سوق العمل يتضمن احصائيات دقيقة عن العاطلين عن العمل وعن ممتلكاتهم حتى يمكن تخصيص مبالغ معقولة لهم وفق قوانين جديدة للضمان الاجتماعي تضمن وصول أعانات الضمان الى مستحقيها.
3. بناء ضمان اجتماعي متكامل يكون قادر على حماية العمال ضد مخاطر البطالة لاسيما بعد انتهاء الحماية الحكومية المطلقة لهم.



الهوامش والمراجع

- ¹ حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013، ص115
- ² Iraq Oil Ministry ,Office of The Inspector General. Smuggling Crude Oil and Oil Products Second Transparency Report, 2006, p5
- ³ وليد خوري، معضلات سياسية في تطوير صناعة النفط العراقي، المستقبل العربي، العدد 344، السنة الثلاثون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول 2007، ص11
- ⁴ صالح ياسر، ورقة سياسات النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريد ريش البريت للنشر، مكتب الأردن والعراق، تشرين الثاني، 2013، ص16
- ⁵ كامل علاوي كاظم وآخرون، الاقتصاد العراقي والاحتلال الامريكي التحول نحو المجهول، بصمات الفوضى ارث الاحتلال الأمريكي في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت-بغداد، 2013، ص287-288
- ⁶ عبد الكريم أبو هات وهاشم مرزوك الشمري، الوسائل الداعمة للقدرة التنافسية الصادرات العربية في ظل الانفتاح التجاري، بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاد السادس التجارة الخارجية ومستقبل التنمية، الأردن، جامعة اليرموك 16-18 تشرين الأول 2001، ص9
- ⁷ حسن لطيف الزبيدي وآخرون، البطالة في العراق المظاهر والآثار وسبل المعالجة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 21، لسنة 2009، ص 116-117
- ⁸ عاطف لافي مرزوك، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2007، ص53
- (*)الفرنشايز أو الامتياز التجاري هو عقد يقوم المانح للامتياز بالموافقة للطرف الآخر (الممنوح له الامتياز) على استخدام حق أو أكثر من حقوق الملكية الفكرية والصناعية أو المعرفة الفنية لإنتاج السلعة أو توزيع منتجاته أو خدماته تحت العلامة التجارية للمانح على وفق تعليماته وتحت إشرافه، حصرياً في منطقة جغرافية معينة ومدة محددة مع التزامه في بعض الأحيان بتقديم المساعدة الفنية، وذلك بمقابل مادي محدد.
- المصدر (<http://franchiserest.com>)
- ⁹ داني روديك، معضلة العولمة: لماذا يستحيل التوفيق بين الديمقراطية وسيادة الدولة والأسواق العالمية ترجمة: رتاب صلاح الدين، مراجعة هبة عبد العزيز غانم، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، 2014، ص81
- ¹⁰ المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.
- ¹¹ البنك الدولي، الفقر والاندماج والرفاهية في العراق، واشنطن، 2014، ص 37، ص48



- ¹² وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير خط الفقر وملاح الفقر في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بغداد، 2009، ص9
- ¹³ البنك الدولي، الفقر والاندماج والرفاهية في العراق، واشنطن، 2014، ص37، ص48
- ¹⁴ عبد الرسول عبد جاسم، البطالة في العراق الواقع والحلول، مجلة المنصور، بغداد، كلية المنصور، السنة الثانية، العدد 11، 2008، ص7
- ¹⁵ فارس كريم أبريهي، اشكالية البطالة وسبل معالجتها في العراق، جريدة الزمان، العدد 2107، 2005، 15/10/
- ¹⁶ خالد الخفاجي، من سمات الحكومات الفاشلة البطالة المقنعة والوظائف الوهمية، 8 تموز، 2012، ص1
- ¹⁷ عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق (المدّة 2007-1970)، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013، ص300
- ¹⁸ وفاء جعفر المهداوي، المرأة... الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول الى اقتصاد السوق في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2010، ص6
- ¹⁹ مضر منعم السباهي، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي الاصلاح الاقتصادي، كانون الاول، 2012، ص30
- ²⁰ أحمد أبوبكر علي بدوي، برامج إصلاح الموازنة العامة في الدول العربية الجهود والخدمات، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الدائرة الاقتصادية والفنية، 2011، ص3
- ²¹ Richard M. Titmuss, social policy Allen and Unwin: Developing social policy in conditions change, the role of social welfare, London, 1974, P. 254.
- ²² متروك الفالح، النموذج الصيني للتوحد (الدولة الواحدة ذات النظامين) دراسة في الاصول والعوامل والدلالات، مجلة المستقبل العربي، العدد 152، لسنة 1991، ص7
- ²³ البنك الدولي الإنشاء والتعمير، وثيقة البرنامج بشأن الفرض الاول المقترح السياسات الانمائية البرمجية للاستدامة المالية، 2 فبراير/ شباط، 2010، جمهورية العراق
- ²⁴ جاسم محمد الذهبي واخرون، الفساد الاداري في العراق _ تكلفته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، الجزء الاول، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2005، ص243.
- ²⁵ جمهورية العراق، الامانة العامة لمجلس الوزراء، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، 2010-2014، ص3
- ²⁶ أحمد هاشم الصقال ومحمد حسين مهدي سعيد، ظاهرة الفساد الاداري هل اصبحت جزءا من ثقافة المجتمع، مكتب المفتش العام، وزارة التجارة، 2010، ص15



- ²⁷ عبد الرضا فرج بدروي، الفساد الإداري في العراق: الأسباب، وسائل العلاج، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 41، المجلد 12، 2006، ص 8
- ²⁸ عامر خضير الكبيسي، استراتيجيات مكافحة الفساد مالها وما عليها، ورقة عمل مقدمة الى الحلقة العلمية الخاصة بمكافحة الجرائم الاقتصادية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014، ص 10
- ²⁹ محمد حركات، دور المساءلة والرقابة في تحقيق التنمية والوحدة، مجلة المستقبل العربي، المجلد 14، العدد 22، لسنة 1991، ص 7
- ³⁰ سام دله، أهمية الحوكمة في عملية الاصلاح، دمشق، 29 آذار، الثلاثاء الاقتصادي، 2011، ص 38.
- ³¹ رياض بن جليلي، برنامج الاصلاح المؤسسي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص 14
- ³² سوليفان جون، ادوات سياسة مكافحة الفساد مالها وما عليها، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، العدد 13، 2006، ص 43
- ³³ كمال البصري وباسم عبد الهادي حسن، سياسة الاصلاح الاقتصادي في العراق (2003-2008)، بغداد، صيف، 2009، ص 91
- ³⁴ برنامج الامم المتحدة الإنمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الانسان في البلدان العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009، ص 74
- ³⁵ الديمقراطية الاقتصادية دور القطاع الخاص، الجمعية المصرية لتنمية الاعمال، 19 تموز (يوليو) 2012، ص 4
- ³⁶ عادل محمود الرشيد، ادارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الطبعة الاولى، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2007 ص 15
- ³⁷ يحيى حمود حسن، مستقبل سوق العمل العراقية في ضوء الدعوة للخصخصة، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد 15، لسنة 2005، ص 63.
- ³⁸ هناء عبد الغفار السامرائي، ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق، في: وقائع المؤتمر الاقتصادي الوطني الاول الفترة 15-6، 1 ايار 2004، مركز البحوث والدراسات، بغداد، 2004، ص 12
- ³⁹ ثامر محمود العاني، احمد كامل الناصح، التنافسية الجديدة واعادة هيكلة سوق العمل العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثاني والثمانون، لسنة 2010، ص 155
- ⁴⁰ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة، الامم المتحدة نيويورك، 2008، ص 31



- ⁴¹ عطارد عوض عبد الحميد، نحو منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العدد الاول، السنة السادسة، كانون الثاني 2014، ص 144-143
- ⁴² وزارة الاقتصاد الإماراتية، تقرير التطويرات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة (2005-2010)، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية، ادارة التخطيط ودعم القرار، 2012، ص6
- ⁴³ حسن علي كيطان، الاصلاح الاقتصادي ومتطلبات التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2012، ص 201
- ⁴⁴ ممدوح عوض الطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الاول لكلليات ادارة الاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الملك سعود، الرياض، 10 مارس، 2014، ص4
- ⁴⁵ محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، 2006، ص 68
- ⁴⁶ جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، استراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007)، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بغداد، 2006، ص24
- ⁴⁷ اسامة الشهواني، إدارة الدولة: المفاهيم والتطور، دار الشروق للنشر، عمان، 2001، ص 85
- ⁴⁸ أحمد عمر الراوي، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، مركز المستنصرية الدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2011 ص 7
- ⁴⁹ وفاء جعفر المهداوي، دور الدولة في اشباع الحاجات الاساسية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 19، السنة السابعة 2007، بيت الحكمة، بغداد، ص12
- ⁵⁰ محمد حميد القطامي، تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع: إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة 18-17 ديسمبر، 2002، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص6